حماية الشباب بين البيئة والإدمان

بقلم : د. حمدي هاشم ...

الشباب كنوز الوطن ودورهم بالغ الأثر في بناء وقوة

الوطن، ولا يدق ناقوساً للخطر إلا من أجل حمايتهم وحماية مستقبل هذا الوطن.

وليس العيب في الخطأ ولكن في تكرار نفس الخطأ، فمن لم يتعلم من الخطأ فقد رشده وخالف الصواب ولم تعبأ ريح به. والشاهد أن الشباب في أزمة نفسية وأنهم يواجهون خطر الإدمان، ليصاب الوطن بنزيف داخلي خبيث لا شفاء منه إلا بتكاتف قوى الدولة والمجتمع من أجل مستقبل مصر.

بداية ليس السواء إلا في الكتب وحدها، وما من فرد إلا ويعانى بنسب متفاوتة من مرض جسدي أو نفسي، ولا تأتى ظاهرة في المجتمع إلا والبيئة تؤثر فيها بدرجات مختلفة، وأن بيئة المكان شديدة الارتباط بالإنسان فلا تنفصل هيئتها عن قيمه وأخلاقياته ورسالته. ولا شك أن الأسرة لبنة المجتمع الأولى وفيها النواة التي قد تحمل الداء والخلية المستقبلة للدواء، وهى تمثل حالة المجتمع بين التقدم والتدهور، بل تسافر لتحجز مكانته في المستقبل.ومتفق أن البيئة بمفهومها الشامل تختزل المكان بكل ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية والثقافية والبيئية، فإن صحت شرعة البيئة صح المجتمع بنوياته وخلاياه ووظائفه. أي أن البيئة بمكوناتها ونتائجها تشكل بجدارة البوتقة والصهير الاجتماعي. والمتأمل للحياة في الطبيعة قد يسترجع من مملكتي النمل والنحل قيم الانضباط والعمل ودقة الإنتاج للمجتمعات البشرية، ولكن الاختلاف يظل جوهرياً في السلوك الاجتماعي بين برنامج تديره إرادة الطبيعة وبرامج لا تخلو من الصواب والخطأ. ومن هنا كانت الصحة العامة للأسرة والتعليم المستمر والوعي البيئي من العوامل المشتركة في تفعيل منظومة المجتمع.

تناول تقرير مجلس الشورى، قضية الشباب منذ قرابة ثلاثين عاماً، أهم مشكلات المجتمع المصري والنتائج المترتبة عليها، والتي أدت إلى بطء تطوره وعوقت مسيرة الشباب وحالت بينه وبين الانطلاق وتحقيق آمال الشعب فيه. أولها اجتماع أمية القراءة والكتابة مع الأمية الدينية والثقافية وأمية الممارسة والتطبيق، مما يضاعف من حجم المشكلة وخطرها. وثانيها عدم الربط بين القوى العاملة واحتياجات التنمية الشاملة، يليها المشكلة الاقتصادية وأثارها الاجتماعية والسلوكية، في ظل أزمة تدبير احتياجات الشباب الأساسية وزيادة معدلات الهجرة إلى خارج الوطن. ورابعها مشكلة التناقض بين السلوك الاجتماعي في المجتمع والقيم السوية مع غياب القدوة المطلوبة على المستوى الاجتماعي والسياسي، وأهم نتائجها تعميق الإحباط النفسي لدى الشباب. ومن ثم تفاقمت مشكلاته نتيجة غياب المنظومة المتكاملة لرعايته. وما زالت متغيرات النمط الاستهلاكي لبعض شرائح المجتمع، مع الانتشار المخيف للبطالة وارتفاع نسبة العنوسة وعزوف الشباب عن الزواج، والذين

إن تزوجوا لم تمر سنة إلا وزادت معدلات الطلاق بينهم. دع عنك سهولة الحصول على كافة أنواع المخدرات، والتأثير السلوكي المذهل لشبكة الإنترنت. الأمر الذي يدعم جذور مشكلة البيئة والإدمان بين الشباب.

أكد برنامج الرئيس حسنى مبارك الانتخابي (2005) ضرورة حماية الشباب من أجل مصر الحاضر والمستقبل. بينما قد تشكل المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان برئاسة رئيس مجلس الوزراء، منذ أكثر من 20 عاماً، تحت مظلة الشئون الاجتماعية وانتقل بالتبعية إلى وزارة الدولة للأسرة والسكان، التي أكدت تمكن سوق المخدرات في مصر، وانخفاض سن التعاطي بين الشباب إلى 11 عاماً مع زيادة النسبة بين الفتيات، ومن ثم انطلقت الحملة الإعلامية المكثفة لمكافحة

الإدمان (2010). وقد تناول مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي الأخير ملف الإدمان بين الشباب، وتبنت لجنة السياسات بالحزب القضية للخروج من الأزمة، ولاسيما أن هؤلاء الشباب يشكلون أكثر من ربع جملة السكان وأن ربعهم على الأقل مصابون بتعاطي المخدرات وسوء استخدام الأدوية المؤثرة في الجهاز العصبي المركزي، والتي يقدر حجم تداولها السنوي بنحو 20 مليار جنيه مصري.

وتجدر الإشارة أن مشكلة الإدمان تواجه كافة المجتمعات العربية وتنتشر، على سبيل المثال، بنسبة 25% بين طلبة المرحلة الإعدادية.

تعد ظاهرة الإدمان متلازمة العولمة وأحد نتائجها، وتزيد سنوياً في مصر بنسبة5% بين صغار السن وأن نسبتها مرعبة بين فئة الشباب بالقاهرة. فهي لم تترك مكاناً إلا وغزته في الريف كان أو الحضر، لتنتشر بين الفقير والغنى وفى البنات قبل البنين وفى المدرسة والجامعة. فقد عجزت خصائص المكان البشرية أمام مقاومتها. ولكونها ظاهرة مركبة فتحتاج إلى فريق متكامل لعلاجها من طب الجسد والنفس ورجال الدين والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، بدلالات الخريطة البيئية لتفشي الظاهرة. ولاشك من تجاوزها الخطوط الحمراء، مما يدعو إلي تكاتف الدولة بمختلف أجهزتها مع منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية لمواجهتها بخطة قومية نافذة. ويتطلب ذلك تنويع مصادر تمويل صندوق مكافحة وعلاج الإدمان، ومنها أموال الزكاة والتبرعات وغير ذلك لتوفير أماكن العلاج المجاني والتأهيل النفسي لمرحلة ما بعد الشفاء. مع جعل قضايا الاتجار في المخدرات بكافة أشكالها خيانة للوطن. ولماذا لا يشارك الفنانون ورجال الفكر والثقافة والدين المرغوبون لدى الشباب من خلال أرقام مجانية لدعم العلاج والتأهيل. ونأمل في أن تدعم انتخابات مجلس الشعب القادمة الوعي الجمعي بالظاهرة، وأن يتوصل مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي ولجنة السياسات بمشاركة مثقفي مصر ومختلف فئات المجتمع إلى أنسب الوسائل لمكافحة وعلاج الإدمان بين الشباب.